السيارات ألفا سائق؛ الموظفون البسطاء ألف موظف. أما عمال العتالة والكندرجية والخياطون والعاملون في سائر الصناعات المختلفة فقد بلغ عددهم ألفي عامل[٣١]. فعلام يدل هذا التوزيع؟

إن أول ما يظهره هذا التوزيع هو أن القطاع الزراعي بقي، حتى ذلك الوقت، محافظاً على أهميته بين القطاعات الأخرى، وأنه لا يزال قطاعاً أساسياً؛ وهذا يتضح، من خلال عدد العمال المأجورين الذين كانوا يعملون فيه. ويعكس هذا حقيقة هامة هي أن الآفاق التي فتحها الاحتلال البريطاني والظروف المختلفة التي نشأت عنه، وأدت، في الأساس، إلى نمو برجوازية عربية تجارية وصناعية، وإلى توسع قاعدة العمالة العربية، لم تكن آفاقاً رحبة بالقدر الكافي لدفع هذه المتغيرات إلى المستوى الذي تصبح فيه قادرة على القيام بدورها المطلوب في مواجهة المخططات الاستعمارية البريطانية. وإن العمل على خنق البرجوازية العربية، لحظة ولادتها، كان يعني الإصرار على منعها من التحول إلى قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية قادرة على المساهمة بدورها التقدمي المطلوب، وذلك بعد وصولها إلى مرحلة معينة من النمو تؤهلها لتفجير التناقض بينها وبين الاستعمار الاقتصادي العسكري انطلاقاً من بحثها عن مصالحها الخاصة. هذه المصالح التي دفعت، فعلاً، البرجوازيات العربية النامية، في المناطق العربية الأخرى، كسوريا ولبنان، لأن تلعب دوراً نضالياً في مقاومة الاستعمار الفرنسي والتصدي له من خلال التحالف مع جماهير الشعب، بطبقاته وفئاته المختلفة. أما بالنسبة للطبقة العاملة العربية، فإن نموها وتوسعها اللذين كانا يتمان بلا ضوابط، وفي ظل معوقات من الاستعمار والصهيونية، كان يعني مزيداً من التقدم لهذه الطبقة ومنظماتها من موقع توجيه الجماهير الشعبية وقيادتها لمقاومة الاحتلال والصهيونية طبقياً وقومياً. ولذلك، نلاحظ، وطوال المسيرة التاريخية للشعب الفلسطيني والممتدة حتى قرار التقسيم، أن زيادة حجم الطبقة العاملة العربية واستيعابها في المشاريع الاقتصادية الحكومية كان محكوماً بظروف الاحتلال البريطاني، ولم يكن ناتجاً عن قناعاته. هذه القناعات التي انسجمت مع توجهات الحركة الصهيونية الرامية إلى دفع العمال العرب خارج عملية الانتاج الحقيقية، على صعيدي الزراعة والصناعة. ولذلك، بقي نمو الطبقة العاملة العربية محدوداً ومحكوماً بمؤشرين هامين يتمثل أولهما بموقف الاحتلال البريطاني من نمو البرجوازية العربية وتطورها، وإصراره على إعاقة تطور علاقات الانتاج في القطاع العربي من المجتمع الفلسطيني، وحيلولته دون تحولها من علاقات إنتاج إقطاعية وشبه إقطاعية متأخرة إلى علاقات إنتاج رأسمالية. وهذه العلاقات، الأكثر تطوراً، تحمل في أحشائها آفاق نمو وتطور للقوى العاملة والفئات الاجتماعية المختلفة الصاعدة. وإن كان يسمح بشيء من التطور فلم يكن ذلك يحدث إلا بالقدر الذي يحقق فيه مصالحه كقوة استعمارية كولونيالية. أمّا ثانيهما فيتمثل بتوجهات الحركة الصهيونية ومبادئها الأساسية، كالعمل العبري واحتلال العمل، التي أدت إلى خنق إمكانات توسع الطبقة، العاملة العربية وبشكل خاص الفئات البروليتارية بالقدر الذي تحقق في القطاع اليهودي. وقد كان من نتائج ذلك استمرار الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والحرفي، واستمرار تفتت العمالة وعدم تمركزها في فلسطين، بشكل